

Distr.: Limited  
9 July 2021  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة  
المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
6-15 تموز/يوليه 2021

دورة عام 2021  
23 تموز/يوليه 2020 - 22 تموز/يوليه 2021  
البند 5 (أ) من جدول الأعمال  
الجزء الرفيع المستوى: الاجتماع الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع  
المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المعقود تحت رعاية المجلس  
الاقتصادي والاجتماعي

مشروع الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2021 والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المعقود تحت رعاية المجلس، والذي قدمه رئيس المجلس، منير أكرم (باكستان)

الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والاجتماعي لعام 2021 والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود تحت رعاية المجلس في عام 2021، بشأن موضوع "التعافي المستدام والمرن من آثار جائحة كوفيد-19 على نحو يعزز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة: بناء مسار شامل وفعال لتحقيق خطة عام 2030 في سياق عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة"

نحن، الوزراء والممثلون الساميون، وقد اجتمعنا افتراضيا خلال هذا الوقت العصيب الذي تتصدر مشهدة الأزمة والقدرة على الصمود والتعافي والأمل،

1 - نعيد تأكيد التزامنا بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030<sup>(1)</sup> برمتها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع دخولنا عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويشكل التقدم بخطى متسارعة نحو تنفيذ خطة عام 2030، باعتبارها خطة عمل للكوكب والشعوب والازدهار والسلام والشراكة، مخططا

(1) قرار الجمعية العامة 1/70.



عالميا لنا للتصدي للأثار السلبية المباشرة وغير المباشرة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وإعادة البناء على نحو أفضل، والمساعدة في منع الجوائح في المستقبل، وبناء مستقبل أفضل للجميع.

2 - ونؤكد من جديد أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد عالمي وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، ونلاحظ بقلق أن الحد من الفقر يسير في اتجاه معاكس للمرة الأولى منذ عقود.

3 - ونسلم بأن الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 قد كشفت وفاقمت أوجه الضعف وعدم المساواة في عالمنا سواء داخل البلدان أو فيما بينها، وزادت مكان الهشاشة والتحديات والمخاطر البيئية، وهي تهدد بوقف التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أو تبيده. ونحن، إذ نعترف بالآثار غير المسبوقة والمتعددة الأوجه للجائحة وأثرها الشديد على جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما فيها البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، فإننا نشدد على الحاجة الملحة إلى التزام عالمي متجدد بالتنمية المستدامة.

4 - ونؤكد من جديد أيضا المبادئ المعترف بها في خطة عام 2030، ومبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، ومجموعتها الشاملة وبعيدة المدى والمتمحورة حول الناس من الأهداف والغايات العالمية والمفضية إلى التحول التي تتسم بأنها متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وتحقق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. ونذكر أوجه التأثير بين تنفيذ خطة عام 2030 واتفاق باريس<sup>(2)</sup>. ونحن بحاجة إلى اتباع نهج متكامل يعزز أوجه الترابط ويقلل إلى أدنى حد من المفاضلات بين الأهداف والغايات. ونسلم بالمسؤولية الرئيسية للحكومات عن تنفيذ خطة عام 2030. ونكرر تأكيد الدور المركزي لمنظومة الأمم المتحدة في دعم تنفيذ خطة عام 2030، فضلا عن تحفيز الاستجابة العالمية وتنسيقها بفعالية من أجل تحقيق تعافٍ مستدام ومرن وشامل من آثار كوفيد-19. ونؤكد من جديد التزامنا بالتعاون الدولي وتعددية الأطراف والتضامن على جميع المستويات وباعتبار ذلك أفضل وسيلة تمكّن العالم من التصدي بفعالية للآزمات العالمية من قبيل جائحة كوفيد-19 وعواقبها.

5 - ونسلم بأن جائحة كوفيد-19 قد خلّفت بالفعل تأثيرا كبيرا للغاية في عدد من المجالات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، مما قوض سنوات من الجهود الإنمائية. وهي ترسخ العقبات القائمة من قبل أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأوجه اللامساواة الهيكلية، والثغرات، والتحديات والمخاطر البيئية. وقد أدت آثار الجائحة إلى تحميل النظم الصحية عبئا يفوق طاقتها في جميع أنحاء العالم، وتسببت بتعطّل كبير في خدمات الرعاية الصحية، وتسببت بإغلاق المؤسسات التجارية والمصانع، وأدت إلى خفض أسعار السلع الأساسية وتراجع الاستثمارات والتحويلات المالية بشكل مؤقت، وفرضت طلبات غير مسبوقة على نظم الحماية الاجتماعية، وأثرت على التنقل البشري على الصعيد الدولي، وعلى القطاع السياحي والخدمات المتصلة به، وقوضت قدرة السلطات المحلية على توفير الخدمات الأساسية، وكان لها أثر شديد على سبل معيشة نصف القوى العاملة في العالم، وزادت من تفاقم البطالة ومن مستويات الدين ومكانم الضعف المرتفعة أصلا في العديد من البلدان، وأبقت مئات الملايين من الطلاب والطالبات خارج المدارس، وعرقلت جهود تقديم المساعدة الإنسانية وتوفير الحماية، وعطلت سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة وسلسلة الإمداد على الصعيد العالمي، مما أثر على توريد المنتجات.

(2) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/أ-21، المرفق.

6 - والعامل الأساسي في تحقق التعافي على الصعيد العالمي هو أن تتوفر اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 للجميع وأن تكون مأمونة وجيدة وناجعة وفعالة ويمكن الحصول عليها بسهولة وبتكلفة ميسورة. ونشدد على ضرورة إقامة شراكات دولية خصوصا من أجل تعزيز قدرات التصنيع والتوزيع، إدراكا منا لتباين الممارسات الوطنية، ونسلم بدور التحصين الواسع النطاق ضد كوفيد-19 باعتباره منفعة صحية عالمية تعين على الوقاية من انتقال المرض واحتوائه ووقفه وصولا إلى القضاء على الجائحة. ونعقد العزم على العمل بلا كلل من أجل ضمان حصول جميع البلدان في الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19. ونحن نؤيد تماما الاستفادة من مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 ومن مرفق إتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي (كوفاكس) الذي يدخل في إطارها وتدعو القطاعين العام والخاص إلى سد فجوة تمويل هذين المرفقين. ونشجع أيضا البلدان التي لديها القدرات على القيام بذلك على اتخاذ إجراءات لدعم مرفق كوفاكس ومنظمة الصحة العالمية بفعالية، بسبل منها إتاحة الجرعات الزائدة لمرفق كوفاكس تشجيعا للتوزيع العادل للقاحات على البلدان النامية. ونرحب بمواصلة المؤسسات المالية المتعددة الأطراف توفير الدعم وإمكانية الحصول على التمويل الميسر وغير ذلك من التدابير المالية لمساعدة البلدان النامية على تلبية متطلبات التحصين الوطنية، وتحسين النظم الصحية الوطنية والتأهب والبنى التحتية الصحية، وإحراز تقدم صوب توفير التغطية الصحية للجميع.

7 - وندعو إلى الإسراع في توسيع نطاق إنتاج اللقاحات على الصعيد العالمي، بما في ذلك في البلدان النامية، من خلال النشر الملائم للتكنولوجيا والدراسة وفقا لقواعد منظمة التجارة العالمية، مثل إصدار التراخيص باستخدام أوجه المرونة في الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية عند الضرورة، وتبادل المعارف والبيانات المتعلقة بتكنولوجيات الصحة اللازمة لمكافحة كوفيد-19. ونؤيد المناقشة الجارية في منظمة التجارة العالمية بشأن الكيفية التي يمكن بها للنظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد أن يسهم في تعزيز إمكانية الوصول إلى التوزيع العادل للقاحات كوفيد-19.

8 - وبغية التصدي بفعالية للالتزامات الصحية مثل جائحة كوفيد-19 وعواقبها وتحقيق التعافي المستدام والشامل والمرن من آثارها، نحتاج إلى القيام على وجه السرعة بجملة أمور منها تعزيز الجهود الرامية إلى إعمال حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، فضلا عن ضمان الحصول على خدمات غسل اليدين والنظافة الصحية، وتنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود، حسب الاقتضاء، بحلول عام 2030، من أجل ضمان إمدادات مستدامة بالمياه من أجل مقومات الحياة والزراعة وإنتاج الأغذية وغيرها من خدمات النظام الإيكولوجي وغير ذلك من الفوائد.

9 - ونسلم بالجهود التي تبذلها الحكومات وكذلك العاملون في مجال الرعاية الصحية وغيرهم من العاملين الأساسيين في جميع أنحاء العالم للتصدي للجائحة من خلال وضع تدابير لحماية صحة وسلامة ورفاه الناس. ونسلم بالدور الحاسم الذي تؤديه المرأة في جهود التصدي لكوفيد-19، ونعترف بالحاجة إلى إدماج مشاركة المرأة وقيادتها المجدية في الجهود المحلية وجهود التعافي وبالحاجة إلى الاحترام الكامل لما هو قائم من تعهدات والتزامات تتعلق بالتمتع على قدم المساواة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وإلى حماية تلك التعهدات والتزامات والوفاء بها، في إطار الجهود المبذولة لمواجهة كوفيد-19.

10 - ونسلم بمساهمة تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة<sup>(3)</sup>، ومساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمننديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة، واللجان الفنية التابعة للمجلس، والهيئات والمننديات الحكومية الدولية الأخرى، فضلا عن أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة.

11 - ونشيد بالبلدان الـ 42<sup>(4)</sup> التي قدمت استعراضاتها الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2021. ونشيد أيضا بالبلدان الـ 47<sup>(5)</sup> التي أجرت استعراضات في عام 2020 والبلدان الـ 47<sup>(6)</sup> التي أجرت استعراضات في عام 2019 أيضا. ونعرب عن تقديرنا لفريق أصدقاء الاستعراضات الوطنية الطوعية ومتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لدعم عملية التحضير للاستعراضات الوطنية الطوعية. ونحث الأمم المتحدة على مواصلة الاستفادة من النتائج والأدلة الرئيسية المستخلصة من الاستعراضات وتشجيع التعلم من الأقران. ونشجع البلدان على تبادل نُهج ومسارات التنمية ذات الطابع المحلي للتعبير بتنفيذ خطة عام 2030.

12 - ونؤكد من جديد أهمية البعد الإقليمي للتنمية المستدامة في التصدي للتحديات الإقليمية وتوسيع نطاق الإجراءات المتخذة من أجل البلدان وفي ما بينها. ونرحب بعمل اللجان الإقليمية ونعترف بالمساهمة القيمة للمننديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة، بوصفها منابر لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل دعم دولها الأعضاء في متابعة خطة عام 2030 واستعراضها في المناطق.

13 - ونؤكد من جديد أنه بينما يشدد استعراضنا لعام 2021 على أهداف معينة من أهداف التنمية المستدامة هي الأهداف 1 و 2 و 3 و 8 و 10 و 12 و 13 و 16 و 17، فإن ما تتسم به خطة عام 2030 وأهدافها من طبيعة متكاملة وغير قابلة للتجزئة وعالمية تحتم علينا أن نولي اهتماما خاصا للتفكير في أوجه الترابط فيما بينها وللاستفادة من أوجه التآزر فيما بينها والمنافع المشتركة عبر جميع أبعاد التنمية المستدامة، مع تجنب المفاضلة فيما بينها أو تقليلها إلى أدنى حد.

### (3) E/2021/58

(4) أذربيجان، وإسبانيا، وأفغانستان، وألمانيا، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وباراغواي، وبوتان، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتايلند، وتشاد، وتشيكيا، وتونس، وجزر البهاما، وجزر مارشال، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والدانمرك، وزمبابوي، وسان مارينو، والسويد، وسيراليون، والصين، والعراق، وغواتيمالا، وقبرص، وقطر، وكابو فيردي، وكوبا، وكولومبيا، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمكسيك، وناميبيا، والنرويج، والنيجر، ونيكاراغوا، واليابان.

(5) الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وأرمينيا، وإستونيا، وإكوادور، وأوزبكستان، وأوغندا، وأوكرانيا، وياو غينيا الجديدة، وبربادوس، وبروني دار السلام، وبلغاريا، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوروندي، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، وجزر سليمان، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وزامبيا، وساموا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسلوفينيا، وسيشيل، وغامبيا، وفنلندا، وقيرغيزستان، وكوستاريكا، وكينيا، وليبيريا، وليبيا، والمغرب، ومقدونيا الشمالية، وملاوي، وموزمبيق، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، والهند، وهندوراس.

(6) أذربيجان، وإسرائيل، وإسواتيني، وإندونيسيا، وأيسلندا، وباكستان، وبالاو، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وتركمانستان، وتركيا، وتشاد، وتونس، وتونغا، وتيمور - ليشتي، والجزائر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية أفريقيا، ورواندا، وسانت لوسيا، وسيراليون، وشيلي، وصربيا، والعراق، وعمان، وغانا، وغواتيمالا، وغيانا، وفانواتو، والفلبين، وفيجي، وكازاخستان، والكاميرون، وكرواتيا، وكمبوديا، وكوت ديفوار، والكونغو، والكويت، وليختنشتاين، وليسوتو، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وناورو، ونيوزيلندا.

14 - وما زلنا نشعر بقلق عميق لأن الهدف العالمي المتمثل في القضاء على الفقر بحلول عام 2030 يقلت من بين أيدينا ونعترف بأن الآثار المتعددة الأبعاد لجائحة كوفيد-19 قد فاقمتها، مما زاد من عدد الفقراء بما يصل إلى 124 مليون شخص، وتسبب في ارتفاع معدل الفقر المدقع للمرة الأولى منذ جيل واحد، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، وفي صفوف جملة فئات منها النساء والفتيات. وعدد الأشخاص الذين لا يزالون يعيشون في فقر متعدد الأبعاد مرتفع بصورة غير مقبولة، كما أن مستويات عدم المساواة في الدخل والثروة والفرص لا تزال مرتفعة أو آخذة في الازدياد داخل العديد من البلدان وفيما بينها، ولا تزال أبعاد الفقر والحرمان غير المتصلة بالدخل، من قبيل إمكانية الحصول على التعليم الجيد أو الخدمات الصحية الأساسية، والفقر النسبي تشكل شواغل رئيسية إلى جانب الفقر المدقع والريفي. وقد أظهرت أزمة كوفيد-19 أهمية نظم الحماية الاجتماعية؛ ومع ذلك، فإن 4 مليارات شخص في جميع أنحاء العالم تُركوا بدون أي حماية اجتماعية. ولذلك، ندعو جميع البلدان إلى توسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية، بجملة وسائل منها وضع نظم وتدابير كافية لتوفير الحماية الاجتماعية على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030. ونؤكد على أهمية اتخاذ تدابير محددة الأهداف للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده في كل مكان، بما في ذلك الفقر المدقع، مع تعزيز الدعم الدولي وتعزيز الشراكات العالمية ونلاحظ الحاجة إلى أن تضمن البلدان ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وجميع أصحاب المصلحة المعنيين اتباع نهج منسق متعدد الأبعاد وتعزيزه في عملها وجهودها الرامية إلى القضاء على الفقر.

15 - ونلاحظ بقلق عميق أن معدلات الجوع وجميع أشكال سوء التغذية، بما في ذلك النقرم ونقص التغذية وزيادة الوزن والسمنة، آخذة في الازدياد في كل مكان. ونؤكد من جديد حق كل فرد في الحصول على طعام مأمون ومغذ، بما يتفق مع الأعمال التدريجي للحق في الحصول على غذاء كاف والحق الأساسي لكل فرد في أن يكون في مأمن من الجوع، ولنترجم بتحقيق عالم خال من الجوع وإنهاء سوء التغذية بجميع أشكاله بحلول عام 2030. وحتى قبل جائحة كوفيد-19، كان العالم قد انحرف عن المسار الصحيح لتحقيق القضاء على الجوع بحلول عام 2030، وكانت الأنظمة الغذائية الصحية غير متاحة بالنسبة إلى جزء كبير من السكان. وربما تكون الجائحة قد دفعت ما بين 83 مليون و 132 مليون شخص آخر إلى الجوع المزمن في عام 2020، ليضاف هذا إلى ما عدده 690 مليون شخص في عام 2019. وقد أبرزت جائحة كوفيد-19 الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لإنهاء الجوع وجميع أشكال سوء التغذية، وضمان وجود منظومات غذائية شاملة ومرنة ومستدامة. ونسلم بأن الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، والأزمات المالية والاقتصادية، وأوجه عدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين، والنزاعات، وحالات الطوارئ الإنسانية، وفقدان التنوع البيولوجي، وندرة المياه، والآثار الضارة لتغير المناخ، تقوض احتمال القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية بحلول 2030. ونسلم أيضا بالحاجة إلى الحد من الآثار البيئية السلبية للمنظومات الغذائية من خلال تصميم وتنفيذ سياسات تكفل بناء منظومات غذائية مرنة مع دعم سبل العيش أيضا، وتشجيع المزارعين على اعتماد تكنولوجيا المعلومات الأكثر تقدما وملاءمة لزيادة قدرتهم على الصمود وإنتاجيتهم ومداخلهم وتعزيز الزراعة المستدامة والأمن الغذائي. وينبغي تنسيق الجهود الوطنية في تلك المجالات بشكل أفضل مع الاعتراف بأنه لا يوجد حل واحد يناسب الجميع، وبأن المنظومات الغذائية ينبغي أن تستجيب للاحتياجات والظروف المحلية. ويجب أن تتبع التدخلات المنفذة لبناء منظومات غذائية مستدامة ومرنة نهجا شاملا وأن تشمل جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، ولا سيما صغار المنتجين والأسر المزارعة، وألا تعالج فقط مسألة إنتاج الأغذية واستهلاكها، بل أن تحسن أيضا توافر

الأغذية وإمكانية الحصول عليها واستخدامها واستقرار المنظومات الغذائية، بما في ذلك أهمية التجارة الزراعية. ونؤكد أيضا الدور البالغ الأهمية للبيئة والنظم الإيكولوجية البحرية السليمة ومصائد الأسماك المستدامة وتربية المائيات المستدامة في كفاءة الأمن الغذائي والتغذية وفي توفير سبل الرزق لملايين الناس. ونشدد على ضرورة الحد من فاقد الأغذية ومنع الهدر الغذائي وإعادة استخدام النفايات الغذائية. وندعو البلدان إلى اتخاذ إجراءات لضمان حصول جميع الناس، ولا سيما أولئك الذين يعانون من أوضاع هشّة، بمن فيهم الرضع والأطفال، على أغذية مأمونة وكافية وميسورة التكلفة ومغذية ومتنوعة على مدار السنة، وتعزيز النظم الغذائية الصحية والمتوازنة من خلال منظومات غذائية مستدامة، بما في ذلك من خلال دعم برامج التغذية المدرسية. ونشدد على الحاجة إلى اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشقاتها، وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها. وسنسعى جاهدين لضمان تدفق المنتجات والمدخلات الغذائية والزراعية، وغيرها من السلع والخدمات دون عراقيل عبر الحدود، والحفاظ على سير عمل سلاسل الإمداد بالأغذية لدعم رفاه جميع الناس.

16 - وأدت حالات التعطل المرتبطة بكوفيد-19 إلى وقف التقدم المحرز في العديد من المجالات الصحية أو حتى عكس مساره. ونلاحظ العبء المتزايد الذي تلقاه مدفوعات خدمات الرعاية الصحية على ميزانيات الأسر المعيشية والأثر الذي خلفه ذلك من حيث دفع الناس إلى الفقر المدقع. ونعيد تأكيد حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، بدون تمييز من أي نوع. وندعو إلى زيادة العمل من أجل تعزيز النظم الصحية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة التي تشمل الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة والميسورة التكلفة، بما في ذلك توفير الحماية من المخاطر المالية وإتاحة إمكانية حصول الجميع على الأدوية ووسائل التشخيص واللقاحات وغير ذلك من التكنولوجيات الصحية المأمونة والفعالة والجيدة والميسورة التكلفة والأساسية. ويشمل ذلك تعزيز التدابير الرامية إلى التصدي لتصنيع المنتجات الطبية المزورة والاتجار بها، والتي زاد انتشارها في سياق جائحة كوفيد-19. ونشير بقلق بالغ إلى أن عددا قليلا من البلدان يسير على الطريق الصحيح لتحقيق الهدف المتمثل في خفض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير السارية بمقدار الثلث بحلول عام 2030، وندعو إلى تعزيز الإجراءات الرامية إلى خفض معدل الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير السارية عن طريق الوقاية والعلاج ومساعدة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في جهودها الرامية إلى الحد من الوفيات والأمراض الناجمة عن هذه الأمراض. ونلاحظ أيضا مع القلق أن التقدم كان بطيئا بشكل خاص في الحد من وفيات الأمهات وحديثي الولادة والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها، ولنلتزم بتسريع الإجراءات من خلال الحد من أوجه عدم المساواة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية الإنجابية وخدمات الرعاية الصحية للأمهات ولحديثي الولادة وفي نوعية هذه الخدمات، وباتخاذ إجراءات لمعالجة مخاطر محددة، بما في ذلك خطر الإصابة بالأمراض نتيجة ضعف فرص الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي وخدمات النظافة الصحية. ولنلتزم وفقا لخطة 2030 بضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام 2030. ويلزم اتخاذ إجراءات خاصة لزيادة نسبة الولادات التي تشرف عليها قابلات مدرّبات. ولنلتزم أيضا بإنهاء وفيات الأطفال حديثي الولادة والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها، وإنهاء أوبئة الإيدز والسل والملاريا وغيرها من الأمراض المعدية، واتخاذ إجراءات عبر القطاعات للتصدي للتهديد المستمر لمقاومة مضادات الميكروبات، وتعزيز الصحة النفسية

والرفاه، وتعزيز الوقاية من إساءة استعمال مواد الإدمان وعلاج ذلك، وخفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور والغرق في العالم إلى النصف. وأخيراً، نلتزم بالحد بقدر كبير من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة، وتلوّث الهواء والماء والتربة.

17 - وخلفت أزمة كوفيد-19 آثاراً سلبية كبيرة على النمو الاقتصادي للفرد وعلى المداخل الفردية، فضلاً عن أسباب المعيشة، وبيئات العمل التي توفر السلامة والأمن، بما في ذلك للنساء والشباب والعمال المهاجرين مع زيادة الضعف أمام بعض ممارسات العمل الأكثر إيذاءً مثل عمل الأطفال والعمل القسري. وبالتالي، سلطت الضوء على ضرورة تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنوع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا والابتكار، بطرق تشمل التركيز على القطاعات المتسمّة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة. ونلاحظ العدد غير المتناسب للعمال الشباب والعمال المهاجرين والنساء في الأعمال غير النظامية ونظم السوق غير النظامية، واستمرار الفجوة في الأجور بين الجنسين. ونؤكد أن زيادة الأعمال والإبداع والابتكار يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي وتخلق فرص عمل، ونذكر بأن سنة 2021 هي السنة الدولية للاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية المستدامة. وسنواصل الجهود الرامية إلى حماية حقوق العمال وتعزيز الصحة والسلامة المهنيين لجميع العمال، بما في ذلك اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر. وسوف نقوم بالترويج لتحقيق انتعاش مستدام وشامل لاقتصاداتنا، وتهيئة الظروف لتوفير العمل اللائق للجميع، بما في ذلك لأولئك الذين يعملون في الاقتصاد غير النظامي، ودعم التحول الاقتصادي الهيكلي، بما في ذلك توسيع نطاق الخدمات المصرفية الرقمية والتي تتم عبر الأجهزة المحمولة وتعزيز الشمول على هذا الصعيد، ودعم وتيسير حصول المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على التمويل وبناء قدراتها، لمواصلة عملياتها والمساعدة على استعادة الوظائف والمداخل. ونعيد تأكيد التزامنا بحماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال. وسنعزيز الجهود الرامية إلى التحسين التدريجي لكفاءة الموارد العالمية في الاستهلاك والإنتاج، وسنسعى إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي. والاستثمار في اقتصاد الرعاية ضروري لتحفيز الاقتصادات المستدامة، واستعادة وخلق فرص العمل، والاعتراف بالحصة غير المتناسبة من العمل غير المدفوع الأجر والعمل المنزلي الذي تؤديه المرأة وتخفيفه وإعادة توزيعه، وسد الفجوة بين الجنسين في المشاركة في القوى العاملة. ويجب دعم السياحة، باعتبارها أحد القطاعات الاقتصادية ومصادر العمالة الرئيسية في العالم، بطريقة مستدامة من أجل النهوض بمساهمتها في خطة عام 2030، مما يعود بالنفع على المجتمعات المحلية ويخلق فرص عمل لائقة للجميع، ويضمن المساواة في الأجر لقاء العمل المتساوي القيمة. وفي هذا الصدد، نرحب بافتتاح المكتب الإقليمي لمنظمة السياحة العالمية في الرياض بالمملكة العربية السعودية، الذي يبيّن الالتزام بتطوير قطاع قوي يقوم على مبادئ الاستدامة وتوفير الفرص للجميع، في جميع أنحاء المنطقة وعلى الصعيد العالمي. وسنضمن حظر عمل الأطفال والقضاء عليه بجميع أشكاله، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم، وبحلول عام 2025، سننهى عمل الأطفال بجميع أشكاله، مذكّرين بأن سنة 2021 هي السنة الدولية للقضاء على عمل الأطفال.

18 - ونعيد تأكيد الحاجة إلى ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد. وملتزم بتكثيف جهودنا لمكافحة العنصرية، وجميع أشكال التمييز وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والوصم، وخطاب الكراهية، فضلاً عن التمييز السلبي القائم على الدين

والمعتقد والجنسية، من خلال التعاون والشراكة والإدماج واحترام التنوع. وسوف نضمن حصول الناس في كل مكان على الخدمات الأساسية، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة الذين غالباً ما يفتقرون إلى سبل الوصول. ونعرب عن قلقنا من أن كوفيد-19 قد أدى إلى تفاقم أوجه عدم المساواة، ووسع الفجوة داخل البلدان وفيما بينها، تاركا الكثيرين خلف الركب، وندعو جميع الحكومات والمؤسسات المالية الدولية إلى تعزيز التعاون لمعالجة هذه الآثار بما فيها الآثار التي تطال الأفراد غير المحصنين، بما في ذلك، عند الاقتضاء، ما يتعلق منها بفرض السفر والعمل. ونسلم مع التقدير بمساهمة المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية في الاستجابة المتعددة الأطراف للآزمة الاقتصادية القائمة. وسنضمن تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسراع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية. وقد بين كوفيد-19 أن التكنولوجيات الرقمية تشكل عنصراً حيوياً في الخدمات المالية والعامة المرنة، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية والتعليم، ولكنه أظهر أيضاً الفجوة الرقمية المستمرة التي تقوض إمكانية الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الميسورة التكلفة والأمنة والمأمونة. ونسلم بأن الشمول الرقمي، عندما ينفذ بطريقة مستدامة وأمنة كجزء لا يتجزأ من الشمول الاجتماعي والاقتصادي، يساعد على ضمان ألا يؤدي التحول الرقمي إلى توسيع فجوة عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها أو الفجوة الرقمية بين الجنسين. ونعترف بالمساهمة الإيجابية للمهاجرين في تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة. وندعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ خطوات لدعم الإدماج الكامل للمهاجرين في جهود التصدي لكوفيد-19 والتعافي منه، متشياً مع الظروف الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، نجدد التزامنا بتشجيع التحويلات المالية الأكثر سرعة وأماناً والأقل كلفة، وبخفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على 5 في المائة، بحلول عام 2030. وتحقيقاً لهذه الغاية، سوف نواصل تطوير البيانات القائمة المواتية من حيث السياسات والجوانب التنظيمية والتي تنظم سوق التحويلات المالية وتشجع على المنافسة والابتكار، وتوفير أدوات تعزز الشمول المالي للمهاجرين وأسره.

19 - ولا نزال ملتزمين بضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، بما في ذلك من أجل تحقيق تعافٍ مستدام ومرن من آثار جائحة كوفيد-19. وندعو إلى التعجيل بتعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين على جميع المستويات، بما في ذلك مع منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف، من أجل إيجاد مسارات مبتكرة لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، والحد من فاقد الأغذية والهدر الغذائي، ومنع التلوث البلاستيكي، وبالتالي خلق فرص عمل لائقة، وتعزيز الممارسات التجارية المستدامة، ودعم المهارات اللازمة للإنتاج المستدام، والترويج لنماذج إنمائية أكثر شمولاً وإنصافاً، وتعزيز سلاسل إمداد عالمية أكثر استدامة واستقراراً. وسندعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية، وسنضمن حصول الناس في كل مكان على المعلومات ذات الصلة والوعي بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين. ونهيب بجميع البلدان، إلى تكثيف الجهود بحلول عام 2022 وما بعده لتوسيع نطاق تنفيذ إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة<sup>(7)</sup>، على أن تتولى البلدان المتقدمة النمو قيادة الجهود المبذولة. ونطلب إلى منظومة الأمم المتحدة أن تقوم، بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، باتخاذ إجراءات ودعم البلدان في تصميم وتنفيذ سياسات وأدوات وحلول للاستهلاك والإنتاج المستدامين.

(7) A/CONF.216/5، المرفق.

20 - ونؤكد من جديد أن تغير المناخ هو أحد أكبر التحديات في عصرنا، ونشدد على ضرورة تعزيز الاستجابة العالمية للتهديد الذي يشكله تغير المناخ، في سياق التنمية المستدامة وجهود القضاء على الفقر. ونقر بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ<sup>(8)</sup> واتفاق باريس المعتمد في إطار الاتفاقية هما المحفلان الحكوميان الدوليان الرئيسيان اللذان يتوليان دولياً مناقشة التدابير العالمية المتخذة لمواجهة تغير المناخ. ونعرب عن قلقنا العميق لأن جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، قليلة المنعة في مواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ. ونسلم بأهمية تحقيق هدف درجة الحرارة الطويل الأجل الوارد في اتفاق باريس، بالإبقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، ومواصلة الجهود الرامية إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة في حدود لا تتجاوز 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية على النحو الذي يدعو إليه اتفاق باريس، مما سيقلص بصورة كبيرة مخاطر تغير المناخ وآثاره. ونحث الأطراف في اتفاق باريس على الإبلاغ عن المساهمات الطموحة المحددة وطنياً بطريقة تيسر الوضوح والشفافية والتفاهم قبل المؤتمر السادس والعشرين للأطراف الذي سيعقد في غلاسكو في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، مع الإشارة إلى أن الفقرة 3 من المادة 4 من الاتفاق تنص على أن المساهمة التالية المحددة وطنياً لكل طرف ستمثل تقدماً يتجاوز مساهمته الراهنة المحددة وطنياً وستجسد أعلى طموح ممكن له. ونشير كذلك إلى اتفاق باريس، الذي سيُنقذ عملاً بالفقرة 2 من المادة 2 منه على نحو يجسد الإنصاف ومبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل طرف، في ضوء الظروف الوطنية المختلفة. ونشجع الأطراف على وضع استراتيجيات إنمائية خفيفة انبعاثات غازات الدفيئة وطويلة الأجل والإبلاغ عنها، على أساس أفضل المعارف العلمية المتاحة. ونحث البلدان على وضع سياسات للانتعاش الاقتصادي من أزمة كوفيد-19 تكون مستدامة وشاملة ومستجيبة للمناخ وذلك باعتبارها عنصراً هاماً في استراتيجية النمو المستدام والاستثمار الفوري في عمليات انتقالية تتسم بأنها قادرة على التكيف مع تغير المناخ وشاملة وعادلة بما يتماشى مع احتياجات البلدان وأولوياتها في الظروف الوطنية. ونشدد على الضرورة الملحة إلى تحسين القدرة على التكيف وتعزيز القدرة على الصمود والتقليل من قابلية التضرر من تغير المناخ والظواهر الجوية البالغة الشدة. ويشمل ذلك مواصلة المشاركة في تخطيط التكيف وتنفيذه وتعزيز التعاون، ولا سيما في مجال التكيف والحد من مخاطر الكوارث. ونؤكد على أهمية تعبئة وسائل التنفيذ من جميع المصادر، مشددين في هذا الصدد على التزام البلدان المتقدمة الأطراف في الاتفاقية الإطارية، في سياق إجراءات التخفيف الهادفة والشفافية بشأن التنفيذ، بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ 100 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً من مجموعة واسعة من المصادر بحلول عام 2020 وحتى عام 2025 لتلبية احتياجات البلدان النامية. ونذكر بأن الموارد المالية ينبغي أن تهدف إلى تحقيق توازن بين تمويل التكيف والتخفيف، ونشدد على أن تعبئة التمويل المناخي ينبغي أن تشكل تقدماً يتجاوز الجهود المبذولة سابقاً. ونجدد التزامنا بأن نجعل التدفقات المالية متماشية مع مسار يؤدي إلى تنمية خفيفة انبعاثات غازات الدفيئة وقادرة على تحمل تغير المناخ. ونؤكد من جديد التزامنا القوي والثابت بتعزيز تنفيذ اتفاق باريس، والعمل معاً لوضع الصيغة النهائية للمسائل المعلقة في برنامج عمل اتفاق باريس. ونؤكد أيضاً على الحاجة إلى نقل التكنولوجيات السلمية بيئياً إلى البلدان النامية بشروط متفق عليها بين الأطراف.

21 - ولا يزال العالم بعيداً عن تحقيق هدف تهيئة المجتمعات المسالمة والعادلة والشاملة للجميع، والمؤسسات الفعالة والخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع، وكذلك عن اتخاذ القرارات على نحو مستجيب

للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات. ولنترجم بالحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام 2030. فالفساد الواسع الانتشار والواسع النطاق، والرشوة، وغسل الأموال، والأصول المسروقة، وعائدات الجريمة، تزيد من عدم المساواة والفقر، وتقوض الحكم الرشيد، وتؤدي إلى زعزعة استقرار المجتمعات. ونتعهد بتكثيف الجهود العالمية المتضافرة لمنع الجريمة ومكافحتها بجعل نظم العدالة الجنائية أكثر فعالية وخضوعاً للمساءلة وشفافية وشمولاً وقدرة على الاستجابة، وبتيسير وتعزيز التعاون الدولي في المجال الجنائي. وقد تفاقت بعض المخاطر، مثل الفساد، بسبب التصدي لجائحة كوفيد-19 وتنفيذ حزم الحوافز. ويتراجع التقدم المحرز نحو السلام والأمن ومنع نشوب النزاعات وإدارتها، حيث زادت الصدمات الناجمة عن الجائحة من حدة مواطن الضعف في البلدان التي تمر بحالات النزاع وما بعد النزاع. وقد زادت الجائحة من الحاجة إلى اتخاذ إجراءات متضافرة على الصعد المحلي والوطني والدولي، والتعاون العالمي، والسلام والتضامن، واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وتكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة، والإدارة السليمة للشؤون العامة والممتلكات العامة، والحكم الرشيد، وعدم ترك أي أحد خلف الركب، لا سيما مع استمرار اتجاهات الرقمنة المؤسسية، وتعزيز وإنفاذ القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة. ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة على الصمود مشاركة طويلة الأجل إلى جانب بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة على جميع المستويات، تقوم على عمليات لصنع القرار من أجل التنمية المستدامة تتسم بالتجاوب والشمولية والمشاركة والتمثيل، والتزاما بمجتمعات سلمية وعادلة وشاملة تقوم على احترام حقوق الإنسان، والوصول المتساوي إلى العدالة، بما في ذلك من خلال تعزيز وإنفاذ القوانين والسياسات غير التمييزية. كما أن تقديم الخدمات العامة، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية وإتاحة الوصول إليها بشكل شامل ومتكافئ، بما في ذلك من خلال التعاون الرقمي، أمران أساسيان لزيادة ثقة الجمهور في الحكومات. ونشدد على أهمية تعزيز التعاون مع لجنة بناء السلام لتحديد فرص العمل المنسق والمتسق دعماً للاستجابات التي تقودها السلطات الوطنية للاحتياجات الإنمائية واحتياجات بناء السلام في البلدان المتضررة من النزاعات. ونؤكد من جديد كذلك أن التمويل الكافي والمضمون والمستدام لبناء السلام والتنمية أمر أساسي. ونعيد تأكيد الحاجة إلى تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة وبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي. ويسهم هذا في منع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة. وفي هذا الصدد، نشير إلى إعلان كيوتو بشأن "النهوض بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون: نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030" المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية<sup>(9)</sup>.

22 - ولنترجم بتعزيز المشاركة العامة والشراكات المبتكرة من خلال الأخذ بنهج العمل على صعيد الحكومة ككل، وحشد الجهود واتخاذ الإجراءات على الصعيدين الإقليمي والمحلي، والمشاركة المجدية وإشراك المجتمعات المحلية وعامة الناس والمجتمع المدني والمتطوعين والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. وتُعد تعبئة الموارد حاسمة الأهمية بالنسبة للنظم الصحية والانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي. ونشدد في هذا الصدد على أنه لا بد من زيادة الدعم المقدم من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية، لا سيما فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا وبناء القدرات والتمويل. ولنترجم بتعزيز التعاون من أجل سد الفجوة

(9) A/CONF.234/16، الفصل الأول، القرار 1.

الرقمية داخل البلدان وفيما بينها. ويشكل الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية أمرا ملحا لأن التمويل العام الدولي بالغ الأهمية لدعم التعافي المستدام من كوفيد-19، مع مراعاة ضرورة أن تسير الجهود المحلية والدولية جنبا إلى جنب، والحاجة إلى استكمال تعبئة الإيرادات المحلية بدعم من جميع المصادر. ونشدد على الحاجة إلى تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لتعبئة المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية. ونعيد تأكيد الوثيقة الختامية لمنتدى المجلس المعني بمتابعة تمويل التنمية<sup>(10)</sup>. ونرحب بتفعيل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، وندعو الدول الأعضاء، وكذلك المنظمات الدولية والمؤسسات والقطاع الخاص، إلى تقديم التبرعات المالية والمساعدة التقنية لضمان تنفيذه تنفيذا تاما وفعالا، ونحث منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة على العمل بشكل منسق من أجل تقديم الدعم لأنشطة مصرف التكنولوجيا، مع احترام الأحكام ذات الصلة من الاتفاقات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

23 - ونرحب باستعراض غايات عام 2020 في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2021، ونلاحظ مع القلق أن غايات أهداف التنمية المستدامة المقرر أن يكون موعدها عام 2020 لم تتحقق بالكامل، وندعو بالحفاظ على سلامة خطة عام 2030 وتحقيق هذه الغايات في إطار زمني معجل، بما يعكس طابعها الملح المعرب عنه في الخطة، مع تتبع العمليات الحكومية الدولية الجارية المتصلة بها ومراعاتها بالكامل حتى تعكس الغايات المحدثة مستوى طموح مناسب لعام 2030.

24 - ندرك أن أفقر الناس وأشدّهم ضعفا هم الأكثر تضررا من أزمة كوفيد-19. وسنركّز على هؤلاء الناس في سياساتنا وإجراءاتنا. وسنبذل قصارى جهدنا كي لا نترك أحداً خلف الركب وكي نصل أولاً إلى من هم أشدّ تخلفاً عن الركب. ومن بين أولئك الذين تُراعى احتياجاتهم في خطة عام 2030 جميع النساء والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمسنين، وأفراد الشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية، واللاجئين، والمشردين داخليا، والمهاجرين. ونعترم أيضا كفالة تحقق الأهداف والغايات لجميع الأمم والشعوب ولجميع شرائح المجتمع. ويساورنا قلق عميق لأن هناك بلدانا نامية عديدة غير قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية على صعد الحماية الاجتماعية والصحة والاحتياجات الإنسانية للتعافي من الجائحة وما نجم عنها من انحسار اقتصادي.

25 - ونؤكد من جديد التزامنا بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات والإعمال الكامل لحقوق الإنسان لجميع النساء والفتيات. ولإيجاد مجتمعات شاملة ومستدامة وقادرة على الصمود، ندعو إلى إعطاء المرأة دورا قياديا وإشراكها بشكل كامل وفعال ومتساو في عمليات صنع القرار المتصلة بتصميم السياسات والبرامج التي تؤثر على سبل عيشها ورفاهها وقدرتها على الصمود، وبوضع الميزانيات لهذه السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها، ونسلم بأن الأدوار الجنسانية غير المتكافئة، كما هو متجل في الحصة غير المتناسبة التي تتحملها المرأة في أنشطة الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوعة الأجر، تشكل عائقا لنقدم المرأة في المجال الاقتصادي وغيره من المجالات. ونؤكد من جديد على الحاجة الملحة لضمان تمتع المرأة بفرص متساوية للحصول على الأراضي والموارد الطبيعية والتحكّم فيها. ونؤكد من جديد التزامنا بمنع العنف الجنساني والاستغلال والانتهاك الجنسين والتحرش الجنسي والممارسات الضارة والتضدي لها.

وستعزز جهودنا الروابط بين الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة 5 والأهداف الأخرى. فالتعميم الممنهج لمراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ خطة عام 2030 أمر بالغ الأهمية. ويجب أن تكون الاستجابات الوطنية لجائحة كوفيد-19 مراعية للمنظور الجنساني، وأن تدمج فيها مشاركة المرأة وقيادتها، وأن تكفل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع النساء والفتيات دون تمييز.

26 - ونعترف بالتحديات والاحتياجات الخاصة التي يواجهها أشد البلدان ضعفا في السعي لتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي تمر بحالات نزاع وبمرحلة ما بعد انتهاء النزاع. ومع مراعاة مختلف مستويات التنمية، والأثر غير المتناسب لجائحة كوفيد-19 على البلدان التي تواجه أوضاعاً وتحديات خاصة، فإننا سندعمها باتخاذ إجراءات عاجلة لمساعدتها على معالجة آثار جائحة كوفيد-19 تحقيقاً لتعاف مستدام وشامل للجميع وقادر على الصمود، بسبل منها تمويل التدابير التحفيزية التي تأخذ مواطن الضعف الخاصة بهذه البلدان بعين الاعتبار. ونلاحظ أن مجموعات البلدان تلك واجهت تحديات خاصة في التعامل مع الأزمات المتعددة التي نجمت عن جائحة كوفيد-19، بما في ذلك الآثار الشديدة على التجارة والسياحة والتدفقات المالية والأمن الغذائي، والآثار الاجتماعية. ونحيط علماً بالدراسة الشاملة لتأثير كوفيد-19 على فئة أقل البلدان نمواً الصادرة عن لجنة السياسات الإنمائية في نيسان/أبريل 2021، وندعو الأمم المتحدة إلى مواصلة النظر عن كثب في آثار جائحة كوفيد-19 على إمكانات خروج البلدان من فئة أقل البلدان نمواً. ونتطلع إلى تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 215/75، الذي سيصدر في الدورة السادسة والسبعين للجمعية وستتناول مواضيع من بينها إمكانية تطوير وتنسيق العمل داخل منظومة الأمم المتحدة لوضع مؤشر متعدد الأبعاد لمواطن الضعف في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك ما يتصل بإمكانية إنجازه واستخدامه.

27 - ونذكر أن البلدان المتوسطة الدخل تواجه تحديات خاصة تعيقها عن تحقيق التنمية المستدامة. ولضمان الحفاظ على الإنجازات المتحققة حتى الآن، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة التحديات المستمرة من خلال تبادل التجارب، وإتاحة فرص الاستعادة من التعاون والتمويل، وتحسين التنسيق والارتقاء بالدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة وصقل تركيز هذا الدعم. ويساورنا القلق لأن ثمانية من كل عشرة من الفقراء الجدد يعيشون في بلدان متوسطة الدخل، ونشدد على ضرورة اتخاذ تدابير للقضاء على الفقر في هذه البلدان بدعم دولي مستمر.

28 - ونعترف بما يترتب على كوفيد-19 من آثار مأسوية على مشكلة المخدرات العالمية من جميع جوانبها، ونشدد على أن التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومكافحتها يتطلبان جهوداً منسقة متعددة التخصصات، وأن هذه الجهود ينبغي أن تصبح لها الأولوية القصوى في فترة ما بعد كوفيد-19. وفي هذا الصدد، نشير إلى البيان الصادر عن لجنة المخدرات بشأن أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على تنفيذ ما على الدول الأعضاء من التزامات مشتركة بمعالجة ومكافحة مشكلة المخدرات العالمية من جميع جوانبها<sup>(11)</sup>.

(11) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2021، الملحق رقم 8 (E/2021/28)، الفصل الأول، الفرع ب، القرار 1/64.

29 - ونعترف بأن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق دون سلام وأمن، وأن السلام والأمن سيكونان معرضين للخطر دون تنمية مستدامة. وتقر خطة عام 2030 بضرورة بناء مجتمعات سلمية عادلة حاضنة للجميع تكفل المساواة بين الناس في القدرة على اللجوء إلى العدالة، وتقوم على احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وعلى فعالية سيادة القانون والحكم الرشيد في المستويات كافة، وعلى مؤسسات تتسم بالشفافية والفعالية وتخضع للمساءلة. وتتناول خطة عام 2030 العوامل التي تقود إلى نشوب العنف وانعدام الأمن واستشراء الظلم، كانهدام المساواة والفساد وسوء الإدارة وتدفق الأموال والأسلحة بطرق غير مشروعة. ويجب علينا أن نضاعف جهودنا من أجل تسوية النزاعات أو منع نشوبها ومؤازرة البلدان التي تمر بمراحل ما بعد النزاع، بوسائل منها كفالة إشراك المرأة في عمليات بناء السلام وإرساء دعائم الدولة. وتدعو إلى اتخاذ المزيد من التدابير والإجراءات الفعالة، طبقاً للقانون الدولي، من أجل إزالة العقبات التي تحول دون تمام إعمال حق تقرير المصير بالنسبة للشعوب الراضحة تحت نير الاستعمار والاحتلال الأجنبي، والتي ما زالت تؤثر سلباً في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وفي بيئتها أيضاً.

30 - ونؤكد من جديد ضرورة احترام السلامة الإقليمية للدول واستقلالها السياسي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

31 - ونؤكد من جديد أهمية تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ونظامي ومسؤول، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة. ولنلتزم من جديد بالتعاون على الصعيد الدولي من أجل ضمان هجرة منظمة وآمنة ونظامية بشكل ينطوي على كفالة الاحترام التام والمعاملة الإنسانية لجميع المهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين، وبدعم بلدان المنشأ والعبور والمقصد بروح من التعاون الدولي، مع مراعاة الظروف الوطنية. وفي هذا الصدد، نقر بالمساهمات الإيجابية التي يقدمها المهاجرون في تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة في بلدانهم الأصلية وبلدان العبور والمقصد، وفي جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. ونحيط علماً بالتدابير السياساتية والممارسات الجيدة المتبعة على الصعيد الوطني لتيسير الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، ونلاحظ قرار عقد الاجتماع الرسمي الأول لمنندى استعراض الهجرة الدولية تحت رعاية الجمعية العامة في عام 2022.

32 - وتدعو المجتمع الدولي وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، دون المساس بالدعم الجاري، إلى إقامة التعاون وتعبئة الموارد والخبرات، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والعينية، وتقديم المعونة المباشرة إلى البلدان المضيفة، وجمهور اللاجئين، والبلدان الأصلية للاجئين، بهدف تعزيز قدرة البلدان والمجتمعات المحلية المضيفة للاجئين والمشردين والتقليل من العبء الثقيل الذي تتحمله، وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، مع الاحترام الكامل لمبادئ العمل الإنساني المتمثلة في الرأفة والاستقلال والحياد والنزاهة.

33 - وإذ ندرك أن خطة عام 2030 تستند إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان<sup>(12)</sup> والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، نؤكد أن الحماية العالمية لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية والسلام والعدالة والمساواة وعدم التمييز، واحترام هذه المبادئ وإعمالها، كلها أمور تقع في صميم التزامنا بعدم ترك أي أحد خلف الركب. ويشمل التزامنا أيضاً احترام الانتماء العرقي والإثني والتنوع الثقافي، وتكافؤ الفرص، والحرص على إيجاد عالم عادل ومنصف ومتسامح ومنفتح وخالق وشامل اجتماعياً تلبي فيه احتياجات الأشخاص الذين يعيشون

(12) قرار الجمعية العامة 217 ألف (د-3).

أوضاعاً هشة. وسنسعى جاهدين إلى تعزيز وضمان الأعمال الكامل لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكبار السن.

34 - ونذكر أن بناء مجتمعات مستدامة وشاملة للجميع ومنصفة وقادرة على الصمود يجب أن يبدأ بالاستثمار في جميع الأطفال والشباب، وحماية حقوقهم وضمان أن ينشأوا منذ الطفولة المبكرة في بيئة آمنة صحية خالية من الفقر والجوع، وخالية من جميع أشكال العنف والإهمال والتهمّ والانتهاك والاستغلال، سواء في سياق الاحتكاك الشخصي أو في العالم الرقمي، وأن يتم من خلال القضاء على جميع الممارسات الضارة، بما في ذلك زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال المتضررين من النزاع المسلح. وبصفتنا من عناصر التغيير ذات الدور الحاسم وحملة مشعل خطة عام 2030 للأجيال الحالية والمقبلة، نؤكد على أهمية إعطاء أدوار للأطفال والمراهقين والشباب ودعم مشاركتهم، ولا سيما أولئك الذين يعيشون أوضاعاً هشة، في تنفيذ ومتابعة واستعراض خطة عام 2030، وأهمية تمكينهم من خلال إكسابهم المعلومات والمعارف والوعي فيما يتصل بالتنمية المستدامة. ونلتزم بإشراك الشباب في وضع وتقييم الاستراتيجيات والبرامج المصممة لتلبية احتياجاتهم الخاصة وضمان إعطاء الأولوية لتعليم الشباب وتنمية مهاراتهم وجعل فرص العمل اللائق في متناولهم. ونلاحظ بقلق أن إغلاق المدارس قد تسبّب في تراجع التحصيل العلمي، ونلتزم بزيادة الجهود الرامية إلى وضع الاستراتيجيات التصحيحية والتعويضية للتخفيف من الخسائر المتكبدة على صعيد التعلّم وضمان جودة التعليم وبرامج التعلّم خارج المدارس للنشء غير الملحق بالمدارس وللبالغين الأميين.

35 - ويساورنا القلق من أن جائحة كوفيد-19 قد عطّلت سير العمل العادي للأسواق المفتوحة وفكّكت ترابط سلاسل الإمداد العالمية وعرقلت تدفق السلع الأساسية، وأن هذه الاضطرابات تعوق جهود مكافحة الفقر والجوع وعدم المساواة، الأمر الذي يقوض في نهاية المطاف الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد تضررت البلدان النامية من هذا الوضع بشكل خاص. وسنعمل على أن تكون أي تدابير طارئة تُتخذ في مجال التجارة من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19 محدّدة الأهداف ومتناسبة وشفافة ومؤقتة، وأن تحمي أولئك الأكثر ضعفاً ولا تخلق حواجز دائمة أمام التجارة أو تعطلّ سلاسل الإمداد العالمية، وأن تكون متنسقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية. ونؤكد من جديد الأهمية الحاسمة لترابط سلاسل الإمداد العالمية في إتاحة المجال لتدفق الإمدادات الطبية والغذائية الحيوية وغيرها من السلع والخدمات الأساسية عبر الحدود دون انقطاع، جواً وبراً وبحراً. ونشجع التعاون من أجل تيسير سفر الأشخاص عبر الحدود للأغراض الضرورية دون تقويض الجهود المبذولة لمنع انتشار الفيروس. ونقرّ بما تشهده التجارة غير المشروعة من نموّ تغذّيه الجائحة، وبما تقوم به البلدان من عمل لمكافحة هذا النمو. ونسلّم بضرورة زيادة حجم تمويل التجارة وتدابير تيسير التجارة للبلدان النامية، ودعم بناء القدرات (مبادرة المعونة لصالح التجارة). وسنواصل العمل على إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية.

36 - ونلاحظ بقلق أنه لم يتم تحقيق أي من الغايات المتعلقة بالتنوع البيولوجي التي كان مقرراً لها إطار زمني ينتهي عام 2020. ونحثّ الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي<sup>(13)</sup> على الإسراع بخطى العمل على تحقيق أهداف الاتفاقية الثلاثة. وندعو إلى زيادة الطموح ومواكبة إلحاح الوضع في الإجراءات المتخذة

لحماية الحياة البرية وغير ذلك من أنواع الكائنات الحية ولعكس اتجاهات التدهور البيئي عن طريق إصلاح النظم الإيكولوجية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي وإزالة الغابات، وتعزيز الإدارة المستدامة للغابات، ومكافحة التصحر والجفاف وتدهور الأراضي، ومكافحة العواصف الرملية والترابية، والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وتعزيز الدعم العالمي للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع والاتجار بالأنواع المحمية، بما في ذلك عن طريق إنهاء الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية واستهلاكها بأنماط غير مستدامة. ونؤكد مجدداً الأهمية الحيوية لحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام، بما في ذلك التصدي لتصريف القمامة البلاستيكية وغيرها من النفايات في المحيطات، والحد بشكل كبير من التلوث البحري بجميع أنواعه، وكفالة اتباع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. ونسلم بأهمية الاستثمار في الحلول المستمدة من الطبيعة أو النهج القائمة على النظم الإيكولوجية، وتعبئة الموارد المالية من جميع المصادر وزيادة هذه الموارد بشكل كبير من أجل حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها على نحو مستدام. وينبغي أن تكون هذه الإجراءات جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات التعافي من كوفيد-19. ونذكر أن هناك ترابطاً بين صحة كل من الإنسان والحيوان والنبات والنظم الإيكولوجية، ونؤكد في هذا الصدد على الحاجة إلى اتباع نهج متكامل يعزز التعاون بين قطاع حفظ البيئة وقطاعات الصحة البشرية والحيوانية والنباتية بما يتماشى مع خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، مع التسليم بالحاجة إلى البناء على التعاون القائم بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وتعزيز هذا التعاون، مع الإشارة إلى قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/3<sup>(14)</sup> وقرار جمعية الصحة العالمية 74-7<sup>(15)</sup>. ونؤكد ضرورة معالجة الروابط بين التنوع البيولوجي والصحة معالجة كلية لمنع حدوث الجوائح في المستقبل والتخفيف من حدتها في حال حدوثها. وسنشجع اتباع نهج متسق لمعالجة فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ وتدهور النظم الإيكولوجية في البر والبحر وعلى جميع المستويات. ونشير في هذا الصدد إلى المبادرة التي اعتمدت في الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. ونكرر تأكيد ضرورة العمل، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بمعالجة الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي بطريقة متوازنة. ونحث أطراف الاتفاقية على الالتزام بتحقيق أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي<sup>(16)</sup> بما في ذلك عن طريق تنفيذ قرارات مؤتمر الأطراف وبروتوكولي قرطاجنة<sup>(17)</sup> وناغويا<sup>(18)</sup>، حسب الاقتضاء، وعن طريق توفير وتعبئة الموارد الدولية والوطنية، بما يسهم في تنفيذ خطة عام 2030. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن الحوافز التي تضرر بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك الإعانات، ينبغي إنهاؤها أو إلغاؤها تدريجياً أو إصلاحها من أجل تقليل الآثار السلبية إلى أدنى حد ممكن أو تجنبها، وينبغي وضع وتطبيق الحوافز الإيجابية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامها بشكل مستدام، بما يتفق ويتناغم مع الاتفاقية وغيرها من الالتزامات الدولية ذات الصلة، مع أخذ الظروف الاقتصادية - الاجتماعية الوطنية بعين الاعتبار. وننتقل إلى اعتماد إطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 يضع المجتمع العالمي

(14) UNEP/EA.3/Res.4.

(15) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA 74.7.

(16) انظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الوثيقة UNEP/CBD/COP/10/27، المرفق، المقرر 2/10.

(17) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2226, No. 30619.

(18) المرجع نفسه، المجلد 3008، الرقم 30619.

على طريق تحقيق رؤية عام 2050 للتنوع البيولوجي التي تهدف إلى العيش في انسجام مع الطبيعة، في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي الذي سيعقد في كونيغ، الصين.

37 - ونؤكد من جديد التزامنا بالإجراءات الواردة في الإعلان السياسي الذي اعتمد في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة المعقود في 2019<sup>(19)</sup>، والإعلانات الوزارية السابقة الصادرة عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ونذكر الحاجة الملحة إلى الإسراع بخطى العمل على جميع المستويات ومن جانب جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك من خلال جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها، من أجل تحقيق رؤية وأهداف خطة عام 2030. ونشجع أيضا جميع البلدان على استخدام النتائج الرئيسية للاستعراضات الوطنية الطوعية في دعم تنفيذ عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة واتخاذ الإجراءات المسرعة في إطاره. ونشدد على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات متناسقة لتفعيل وتعزيز علاقات التآزر بين نتائج جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة ذات الصلة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

38 - وسنعرّز ما نقوم به من عمل لإقامة مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات، وضمان أن تكون عمليات اتخاذ القرار أكثر استجابة للاحتياجات وشمولاً للجميع وأن تتسم بطابع تشاركي وتمثيلي أقوى. وسوف نسعى جاهدين لتزويد المؤسسات المحلية بما يؤهلها للتعامل بصورة أفضل مع أوجه الترابط والتآزر والمفاضلة القائمة بين الأهداف والغايات، من خلال نهج يشمل الحكومة بأكملها ويمكن أن يحدث تغييرا يفضي إلى التحول في الحوكمة والسياسة العامة ويضمن اتساق السياسات لأغراض تحقيق التنمية المستدامة. ونشجع تمكين المرأة ومشاركتها بشكل كامل ومنتساو وذو مغزى في تصميم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وتنفيذها ورصدها وتقييمها والإبلاغ عنها. ولنلتزم بإشراك السلطات المحلية وتمكينها لضمان الملكية المحلية لأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما من قبل المواطنين والمجتمعات المحلية والمنظمات المحلية، وتشكيل أولويات التنمية الوطنية وترجمتها إلى تدابير متوافقة مع معطيات الواقع المحلي، وننوّه في هذا الصدد بالاستعراضات المحلية الطوعية كأداة مفيدة لإظهار التقدم المحرز وتعزيز تبادل المنافع في إطار التنفيذ المحلي لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

39 - ونحن مصممون على تسريع العمل لتحقيق أهداف إطار سندي أهداف الحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030<sup>(20)</sup>. ونشجع الاستراتيجيات الشاملة لزيادة الموارد المالية المستمدة من جميع المصادر للحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك عن طريق إدراج الحد من مخاطر الكوارث ضمن الاستثمارات العامة والخاصة في جميع القطاعات وعن طريق اتخاذ الإجراءات الاستباقية وجعل التمويل مستندا إلى التنبؤات. وسنُعطي الأولوية لإجراءات التعافي التي تحول دون خلق مخاطر جديدة وتخفف من حدة المخاطر القائمة وتبني القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل. وسنستثمر في تقليل درجات التعرض للمخاطر وقابلية التضرر من الكوارث، وتعزيز أنشطة إدارة المخاطر التي تعالج كوارث متعددة المخاطر على جميع المستويات وفي جميع القطاعات، وشبكات المعلومات والاتصالات، والبنى التحتية القادرة على الصمود، ونظم الإنذار المبكر، وعمليات صنع السياسات القائمة على الأدلة. ونسلم بأن إطار سندي، بما في ذلك الحكم الأساسي الوارد به الذي ينص على "إعادة البناء على نحو أفضل"، يقدم

(19) قرار الجمعية العامة 4/74، المرفق.

(20) قرار الجمعية العامة 283/69، المرفق الثاني.

إرشادات تكفل تحقيق انتعاش مستدام من كوفيد-19 وتتيح أيضاً تحديد ومعالجة العوامل الكامنة المسيّبة لمخاطر الكوارث معالجة عامة. ونقرّ أيضاً بالجوانب الصحية لإطار سندي ونشدد على الحاجة إلى توافر نظم صحية قادرة على الصمود.

40 - وسنواصل تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات من خلال صنع السياسات القائمة على الأدلة، ودعم البحث والتطوير، وبالأخص تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتشجيع النقل الطوعي للتكنولوجيا بناء على شروط متفق عليها من كلا الجانبين، والاستفادة من التكنولوجيات لتعزيز الاقتصاد الرقمي الشامل للجميع والموصولية، وبناء القدرة على الصمود في مختلف القطاعات. ولنترجم بتعزيز وتشجيع المبادرات الرقمية المتعلقة ببناء القدرات والبنية التحتية والموصولية والمساعدة التقنية، وكذلك الابتكار والتكنولوجيات، من أجل النهوض بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها، مع التركيز بشكل خاص على البلدان النامية. ونشجع التعاون الدولي الذي يدعم بناء القدرات الإحصائية وإمكانات الوصول إلى البيانات في البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأكثر ضعفاً التي تواجه أكبر التحديات في إنتاج بيانات وإحصاءات آنية عالية الجودة وموثوق بها ومصنّفة، وفي جمع مثل هذه البيانات وتحليلها واستخدامها. ونحن ندرك أن التكنولوجيات الناشئة وتطبيقاتها، مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وتقنية الكتل المتسلسلة (blockchain)، ستحدث بلا شك تحولاً في عمليات الإنتاج وإدارة الأعمال، ونشدد على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات لسد الفجوة الرقمية لضمان أن يفضي هذا التحول إلى تقلص التفاوت بين البلدان. ونشيد بفرادى العلماء وخبراء التكنولوجيا والمبتكرين حول العالم لما يقومون به من عمل يفضي إلى إيجاد سبل للخروج من الجائحة، ولئن كنا نلاحظ أيضاً أوجه التفاوت الواضحة في قدرات البلدان وخبراتها. ونقرّ بالنتائج التي خلصت إليها آلية تيسير التكنولوجيا والمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة بشأن التعلّم من تجربة الجائحة من أجل توظيف العلم والتكنولوجيا والابتكار على نحو أفضل في خدمة أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال تحسين التعاون الدولي، لكي يُنظر فيها في الجولة المقبلة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى. ونحيط علماً بخريطة طريق الأمين العام من أجل التعاون الرقمي. ونؤكد أيضاً على أهمية تعزيز إمكانات استخدام الوسائل الرقمية بشكل ذي مغزى وجعل تكاليف اكتساب المهارات الرقمية ومحو الأمية المعلوماتية في المتناول وتوفير التدريب لدعم معالجة البيانات ونقلها وتخزينها، ونشدد على وجوب أن تكون نفس حقوق الأشخاص المكفولة للأشخاص في السياقات الطبيعية خارج الإنترنت محمية في سياق الإنترنت أيضاً. ويجب علينا أيضاً بناء ثقة الجمهور في العلم وفي الإحصاءات الرسمية. ونرحب كذلك بانعقاد الجولة السادسة للمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، ونحيط علماً بالتوصيات التي قدّمها المنتدى<sup>(21)</sup>.

41 - ونلاحظ توافر العديد من التكنولوجيات ذات الملكية الحصرية والتكنولوجيات غير ذات الملكية الحصرية التي يمكن أن تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال مصادر شتى مفتوحة للاستخدام. ونلاحظ أن محفل الاتصال الإلكتروني لعام 2030 (Connect 2030) الذي أطلقته الأمم المتحدة في عام 2020 بموجب الفقرة 123 من خطة عمل أديس أبابا<sup>(22)</sup> والفقرة 70 من خطة عام 2030 بشأن تطوير وتفعيل محفل إلكتروني في إطار آلية تيسير التكنولوجيا لرسم صورة شاملة عن المعلومات

(21) انظر E/HLPF/2021/6.

(22) قرار الجمعية العامة 313/69، المرفق.

المتعلقة بالمبادرات والآليات والبرامج القائمة التي تعنى بالعلم والتكنولوجيا والابتكار داخل الأمم المتحدة وخارجها، ولتوفير بوابة للحصول على هذه المعلومات.

42 - ونحن ملتزمون بالسعي إلى إيجاد حلول متعددة الأطراف يوجّهها تضامن عالمي في التصدي للجائحة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق تعزيز تكافؤ فرص حصول جميع بلدان وشعوب العالم على اللقاحات والعلاجات ووسائل التشخيص. ونحن ندعم تماما مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 ومرفق كوفاكس التابع لها لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، بما في ذلك دور فريق الحوار التابع لمرفق كوفاكس والمعني بتأمين الالتزامات السوقية المسبقة، وسائر المبادرات الأخرى ذات الصلة بتسريع عمليات تطوير وإنتاج وسائل تشخيص وعلاج ولقاحات كوفيد-19 وإتاحة الفرص المتكافئة للحصول عليها. وسنظل نسترشد بخطة عمل أديس أبابا والاستنتاجات المتفق عليها التي توصل إليها المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية التابع للمجلس من أجل تعبئة الموارد دعما للتصدي لكوفيد-19 وسدّ الفجوة الموجودة على صعيد تمويل أهداف التنمية المستدامة ومبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19. ويمكن أن تؤدي أطر التمويل الوطنية المتكاملة دورا إيجابيا في دعم استراتيجيات التنمية المستدامة المملوكة وطنيا. وندعو الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص وغير ذلك من الجهات صاحبة المصلحة إلى زيادة جهودها لتعبئة الموارد لدعم التصدي لكوفيد-19 والاستثمار في أهداف التنمية المستدامة ومبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19. ونؤكد أن المساعدة الإنمائية الرسمية تتطلب أساسيا لا غنى عنه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

43 - ونحث البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، تماشيا مع تعهداتها السابقة، وأن تزيد من تلك الجهود للقيام بدور مجدٍ في استئصال الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الوفاء بالتزام بلدان متقدمة النمو كثيرة بتحقيق هدف تخصيص نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وتحقيق هدف تخصيص نسبة تتراوح بين 0,15 و 0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا. وينبغي لجميع الجهات الشريكة في التنمية مواءمة ما تقدمه من دعم مع أولويات البلدان المتلقية، على النحو المحدد في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة للبلدان النامية.

44 - وسوف نواصل تنظيم مناقشات مفتوحة وشاملة وشفافة بشأن تحديث طريقة قياس المساعدة الإنمائية الرسمية وبشأن المقياس المقترح لتقييم "إجمالي الدعم الرسمي من أجل التنمية المستدامة"، ونؤكد أن أي مقياس من هذا القبيل لن ينعقد من الالتزامات المقطوعة بالفعل. ونرحب باستمرار الجهود الرامية إلى تحسين نوعية التعاون الإنمائي وفعاليتها وأثره، وسائر الجهود الدولية المبذولة في مجال المالية العامة.

45 - ونسلم بأهمية شفافية النظم المالية في مكافحة اللامساواة، وملتزم من جديد بتعزيز قدرات هيئات تحصيل الإيرادات من خلال اعتماد نظم ضريبية تصاعديّة محدّثة، انسجاما مع خطة عمل أديس أبابا. ونقر بأن أي جهد يُبذل للنظر في اتخاذ تدابير ضريبية في مواجهة الاقتصاد الرقمي ينبغي أن يتضمن تحليلا دقيقا لآثار ذلك على البلدان النامية، حيث تؤخذ مدخلاتها بعين الاعتبار، مع التركيز بوجه خاص على احتياجاتها وقدراتها الفريدة. وندعو الأمم المتحدة، وجميع المنظمات الدولية الأخرى المعنية، إلى دعم البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في بناء القدرات السياسية والإدارية من أجل فرض ضرائب فعالة وكفؤة على الاقتصاد الرقمي. ونلاحظ العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة، بما في ذلك العمل المتعلق بتطوير القدرات، بشأن السياسات والإدارة الضريبية وإدارة أصول البنى التحتية لأغراض التنمية المستدامة.

46 - ونعرب عن قلقنا العميق لأن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى بحاجة إلى توسيع نطاق وسائل التنفيذ لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتصدي لكوفيد-19. وندعو المجتمع الدولي إلى مدّ أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية بالدعم، بما في ذلك لغرض تمويل التدابير التحفيزية التي تأخذ في الاعتبار مواطن الضعف الخاصة التي تعاني منها، لاستخدامها كحافز للتنفيذ الكامل لبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020<sup>(23)</sup>، وبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024<sup>(24)</sup>، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)<sup>(25)</sup>، ولمعالجة آثار كوفيد-19 ومن أجل تحقيق انتعاش مستدام شامل للجميع وقادر على الصمود. ونتطلع إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً بنجاح في الدوحة، قطر، في الفترة من 23 إلى 27 كانون الثاني/يناير 2022 على أعلى مستوى ممكن، بما في ذلك رؤساء الدول والحكومات.

47 - ونرحب بمبادرة مجموعة العشرين لتعليق سداد خدمة الدين وبتمديد المبادرة، وبالتقدم الذي أحرزته مبادرة تعليق سداد خدمة الدين في تيسير زيادة الإنفاق المتصل بالجائحة. وينبغي لجميع الدائنين الثنائيين الرسميين أن ينفذوا هذه المبادرة تنفيذاً كاملاً وبطريقة شفافة. ونشدد على أن زيادة المشاركة والقيام بدور أكبر من جانب الجهات الدائنة من القطاع الخاص في مبادرة تعليق سداد خدمة الدين هو أمر مستصوب بشدة. ونرحب أيضاً بالإطار المشترك لمجموعة العشرين المتعلق بمعالجة الديون بعد انتهاء مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، وهو إطار أيده نادي باريس أيضاً ويهدف إلى تيسير معالجة الديون في الوقت المناسب وبشكل منظم للبلدان المؤهلة للاستفادة من مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، بمشاركة واسعة من الدائنين، بما في ذلك القطاع الخاص. ونرحب بالجهود الجارية لتنفيذ الإطار المشترك لمعالجة الديون بعد انتهاء مبادرة تعليق سداد خدمة الدين من أجل معالجة أوجه الضعف في مجال الدين على أساس كل حالة على حدة. وينبغي أن تمكّن معالجة الديون البلدان من العودة إلى التركيز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف اتفاق باريس. ونرحب بالدعوة التي وجهتها مجموعة العشرين إلى صندوق النقد الدولي لتقديم اقتراح شامل يتعلق بتخصيص عام جديد لحقوق السحب الخاصة بقيمة 650 بليون من دولارات الولايات المتحدة لتلبية الحاجة العالمية الطويلة الأجل لاستكمال الأصول الاحتياطية. ونرحب كذلك بدعوة صندوق النقد الدولي إلى استكشاف الخيارات المتاحة أمام الأعضاء لتوجيه حقوق السحب الخاصة على أساس طوعي لصالح البلدان الضعيفة.

48 - ونسلم بأن البنية التحتية تؤثر على تحقيق الأهداف. ويعدّ الاستثمار في البنى التحتية العالية الجودة التي يعول عليها والمتسمة بالاستدامة والقدرة على الصمود أمراً بالغ الأهمية للتعافي من كوفيد-19 وتحقيق التنمية المستدامة من أبعادها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. ويحتاج العديد من البلدان النامية إلى الدعم في تحديد المشاريع وتطويرها وتعبئة الاستثمارات الخاصة والعامة. ويمكن، بل ويجب، إحداث زيادة كبيرة في استثمارات القطاع الخاص، ولا سيما في مجالات مثل الطاقة والاتصالات والنقل والتكنولوجيا. ونسلم بالدور المهم الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات

(23) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، اسطنبول، تركيا، 9-13 أيار/مايو 2011 (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(24) قرار الجمعية العامة 137/69، المرفق الثاني.

(25) قرار الجمعية العامة 15/69، المرفق.

المتعددة الأطراف في معالجة الثغرات التي تشوب القدرات والتمويل في مجال الاستثمار في البنى التحتية العالية الجودة التي يعول عليها والمتسمة بالاستدامة والقدرة على الصمود، والعمل في هذا الإطار من خلال المبادرات القائمة، ولا سيما في البلدان النامية. ونقر بأن السوق تتوافر بها رؤوس أموال تبحث عن فرص استثمارية في مجال البنى التحتية المستدامة، ولئن كنا نلاحظ أن معظم البلدان النامية غير قادر على الوصول إلى رأس المال هذا. وفي الوقت نفسه، لا تتوافر للمستثمرين الفرص الكافية للوصول إلى مشاريع الاستثمار المجدية في معظم البلدان النامية. ونؤكد من جديد التزامنا السياسي القوي بتهيئة بيئة تمكينية على جميع المستويات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، بما في ذلك الهدف 9 الذي يتوخى تيسير تطوير البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود في البلدان النامية من خلال تحسين الدعم المالي والتكنولوجي والتقني المقدم لها، بما في ذلك البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. ولنلتزم بتحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور الكلفة إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نمواً.

49 - ونرحب بما يقدمه التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من إسهامات في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتحقيق الهدف الشامل المتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، وكذلك في التصدي لجائحة كوفيد-19، ونكرر تأكيد أهمية هذه الإسهامات؛ ونؤكد من جديد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلاً عن التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب بل مكملاً له بالأحرى، وأنه عنصر هام من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية. ونسلم بضرورة تعزيز الفعالية الإنمائية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ونرحب بالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب<sup>(26)</sup>. ولنلتزم أيضاً بتعزيز التعاون الثلاثي باعتباره وسيلة لتسخير التجارب والخبرات ذات الصلة لخدمة التعاون الإنمائي.

50 - ونسلم بأهمية الاجتماعات التي عُقدت بالفعل في عام 2021 وفي أواخر عام 2020، بما في ذلك الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالمياه، والدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد، وجلسة الأمم المتحدة المواضيع الخاصة الخامسة بشأن المياه والكوارث، والحوار الرفيع المستوى بشأن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، والمناسبة الرفيعة المستوى بشأن الثقافة والتنمية المستدامة، والاجتماع الرفيع المستوى بشأن البلدان المتوسطة الدخل، والمناسبة الخاصة الرفيعة المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، والاجتماع الرفيع المستوى للمجلس تحت عنوان "لقاح لكل إنسان"، ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية الذي اعتُمد فيه إعلان كيوتو، والمؤتمر العالمي المعقود في عام 2021 بشأن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، والدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ولنلتزم بمواصلة العمل على إنجاز العمليات والمناقشات الطموحة التآزرية المتمحورة حول الإجراءات العملية التي ستقام في 2021 و 2022 وبمواصلة تشجيع القيام بمثل هذه العمليات والمناقشات، بما في ذلك المؤتمر العالمي الثاني المعني بالنقل المستدام، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمحيطات، ومؤتمر قمة طوكيو المعني بالتغذية من أجل النمو، ومؤتمر القمة الذي دعا إليه الأمين العام بشأن النظم الغذائية،

(26) قرار الجمعية العامة 291/73، المرفق.

والحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة، والاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، والدورة السادسة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إلى جانب الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والاجتماع الدولي المعنون "ستوكهولم+50: كوكب صحي من أجل ازدهار الجميع - مسؤولية علينا وفرصة لنا"، وجلسة التحوار بشأن الانسجام مع الطبيعة، والاجتماع الرفيع المستوى لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، والدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، والذكرى السنوية الخمسين لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP@50)، والدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وتدعو كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تحقيق هدف إعادة البناء على نحو أفضل والسعي إلى ذلك. وينبغي أن تقوم هذه الكيانات أيضا بدعم البلدان المستفيدة من البرامج والعمل معها بطريقة متسقة وتعاونية على صعيد التحرك العاجل لتنفيذ الحلول المستدامة وتحفيز الشراكات، وتسخير التكنولوجيات الرقمية أينما كان هذا ملائما، بما في ذلك مع المجتمع المدني والمؤسسات المالية والقطاع الخاص، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مرحلة ما بعد كوفيد-19.